

عودة نوري المالكي

علاوي... فكانت الكلمة الشهيرة التي ألقاها المالكي، ليل 14 آب، من مقر رئاسة الوزراء، وكان إلى جانبه أعضاء «حزب الدعوة» (الذي يتولى أمانته العامة)، ومن بينهم العبادي نفسه.

منذ ذلك التاريخ، يُحكى عن أنّ المالكي الذي أصبح أحد نواب رئيس الجمهورية ولم يتعد عن الساحة السياسية العراقية، يعمل على استعادة نفوذه وتكريس زعامته. ويرتفع اليوم الحديث الجدي، مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي التشريعي.

أولى دلالات «العودة»، قد تتمثل في

أبرزهم مقتدى الصدر، وحتى قيل إنّ المرجعية الدينية نفسها لم تكن راضية عن توليه ولاية الثالثة. ومن ناحية ثانية، كان المالكي مرفوضاً أيضاً من قبل السعودية وقطر وتركيا، في ظل عمل أميركي حثيث لإطاحته نظراً إلى مواقفه الإقليمية التي كانت تميل إلى «محور المقاومة».

التقاطعات الداخلية والخارجية أوصلت إلى عمل أطراف قريبة من رئيس الوزراء السابق لاستبداله، في ما وُصف بالانقلاب عليه. وفي حينه، ظهر فجأة اسم حيدر العبادي كبديل من المالكي ومن مرشح المحور الأميركي، إباد

المقاعد النيابية (في انتخابات نيسان 2014) للترشح للمنصب، والتي ترافقت مع سيطرة «داعش» على مدينة الموصل (في شهر حزيران) وتوسعه الجغرافي الذي لامس محافظة بغداد، قلب كل حسابات ومعادلات «رجل بغداد القوي»، كما كان يوصف.

هو من ناحية كان مرفوضاً من قبل أحزاب «المكونين العراقيين، الكردي والسني» (وفقاً للمصطلحات التي كرسها دستور الاحتلال الأميركي) لاتهامه بأنه «ديكتاتور»، وكان مرفوضاً أيضاً من قبل أقطاب ضمن بيت «التحالف الوطني» (الشيعي).

في ليلة الرابع عشر من شهر آب 2014، فعلها رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، وتنازل عن ترشحه لولاية ثالثة لمنصب رئاسة الوزراء، لمصلحة زميله في «حزب الدعوة» وعضو الائتلاف البرلماني الذي يتزعمه «دولة القانون»، حيدر العبادي.

لا شك في أنّ إعلان المالكي سحب ترشحه شكّل مفاجأة، إذ لم يعتقد كثيرون بأنّ من تولى رئاسة الوزراء في عام 2006، ثم لولاية ثانية في 2010، سيُقدّم على خطوة كهذه. لكن الأزمة السياسية التي اندلعت إثر فوز ائتلافه بالعدد الكافي من



الصراع مع العبادي: من «الدعوة»... إلى «الحشد»

السيناريو المتقدم أن منابر إقليمية رسمية لا تتردد في المجاهرة به. فبالنظر مع زيارة المالكي لإيران، نشرت وكالة «إرنا» الرسمية تقريراً طويلاً وصفت فيه إجماع الرجل عن الترشح لولاية ثالثة (عام 2014) بـ«الخطوة الحكيمة»، معتبرة أنّ «زعامة المالكي للأغلبية النيابية تمنحه القدرة والفرصة لمنع إمرار أي مخططات تضر بالعلاقات العراقية الإيرانية»، متوقعة أنّ تأتي الانتخابات المرتقبة بـ«نتائج إيجابية جداً للمالكي».

هذا الطموح بدأت دوائر واشنطن تتحسب له، مسددة النضائح بخصوص التعامل مع بلد «يضم خمسة أضعاف سكان لبنان، وسيخضع لسيطرة إيران المباشرة، إذا لم يتم أخذ الاحتياطات»، وفق ما جاء في دراسة حديثة لـ«معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى». تحذر الدراسة من أنه «بمساعدة المالكي، ما استغرق عشرين عاماً ليحققه حزب الله (في لبنان)، يمكن أن تحققه وحدات الحشد الشعبي في خلال سنتين». كما تحذر من أنّ «ترشح وحدات الحشد الشعبي للبرلمان أو دعمها لأي فريق سياسي سيؤدي إلى نتائج كارثية».

لذلك، تدعو الدراسة الولايات المتحدة إلى أنّ «تستخدم نفوذها قدر المستطاع في بغداد أو طهران أو موسكو لمنع قادة وحدات الحشد الشعبي من أن يصبحوا قادة سياسيين مؤسسين»، تحت طائلة قيام تلك الوحدات بـ«استخدام نفوذها العسكري على الحكومة العراقية للتحكم بالسلطة نيابة عن إيران، على نحو يشبه كثيراً ما فعله حزب الله في لبنان». ويوصي المعهد بـ«الاستفادة من ارتفاع القومية العراقية إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ سنوات»، في إشارة إلى «قوميين متحمسين» من مثل زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر.

الأخير وتياره ليسا بعديين من حسابات المالكي وحلفائه. فرُغم «دولة القانون» يحاول توجيه ضربات «ناعمة» لخصومه الصدريين، تُخسّرهم نقاطاً في المنازلة الانتخابية. بعدما كان قد

ضوء معلومات عن مفاوضات في الشأن الانتخابي، بدأها الرجل مع «فيلق بدر» (بزعامه هادي العامري) و«عصائب أهل الحق» (بزعامه الشيخ قيس الخزعلي) وغيرهما من الفصائل والشخصيات (مثل أبو مهدي المهندس).

الصراع على رئاسة الوزراء

يدرك نائب الرئيس العراقي، نوري المالكي، أن العودة إلى منصب رئاسة الوزراء باتت أكثر صعوبة بالنظر إلى المعارضة الواسعة التي بلقاها من منافسيه «الشيعية»، لكن العودة بأغلبية نيابية تتيح الإتيان برئيس وزراء من داخل «ائتلاف دولة القانون» ليست مستحيلة.

سيناريو شرعت دوائر المالكي في الترويج له بالحديث عن أنّ الهدف هو تحقيق الأغلبية، على أنّ يُترك قرار اختيار شخصية لرئاسة مجلس الوزراء لـ«قيادات الائتلاف ونتائج الانتخابات». يعزز

والتحركات الأخيرة التي يقوم بها المالكي، وخصوصاً تجاه الفصائل الأقوى في «الحشد الشعبي». هو يراهن على إمكانية ترجمة إنجازات «الحشد» برلمانياً، بالاستفادة من تحالفاته مع أبرز وجوه الفصائل وقادتها. ولا يظهر، حتى الآن، أنّ ثمة «فيتو» إقليمياً على هذا التوجه، بل على العكس، تفيد المؤشرات بنوع من الرضاء به والمباركة له. ومن داخل العاصمة الإيرانية طهران التي زارها قبل أيام، أعاد المالكي التذكير بـ«بويتته» لـ«الحشد»، مشيداً بـ«انتصاراته» على تنظيم «داعش»، مؤكداً استعداداته للتوجه إلى سوريا حال الانتهاء من تحرير الأراضي العراقية.

تصريح يبنى بتطلع رئيس مجلس الوزراء السابق إلى موقع سياسي متقدم، يستند إلى خيارات «الحشد الشعبي»، ويمنحه في الوقت نفسه الشرعية في أي خطوة مستقبلية قد يقدم عليها. ولن يتيسر ذلك، بطبيعة الحال، إلا بأغلبية نيابية مريحة تعيد للمالكي مجد انتخابات 2014 (عندما تقدم القوائم كلها، حاصداً 95 مقعداً)، وتُصدّر أيضاً رموز «الحشد» التي أوقفت الزحف الداعشي نحو بغداد.

على هذا الأساس، تتضح غاية إعلان المالكي، من إيران، أنّ «حزب الدعوة» سيشارك في الانتخابات المقبلة بقائمة تتضمن شخصيات «مؤثرة وذات ثقل سياسي»، ولا سيما في

دعاء سويديان

على الرغم من أن ما يزيد على سنة تفصل عن الانتخابات البرلمانية العراقية المقررة في نيسان/ أبريل 2018، فإنّ الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية بدأت تحضيراتها الفعلية لذلك الاستحقاق، لسببين رئيسيين: أولهما الأهمية الاستثنائية التي تكتسبها الانتخابات المرتقبة، نظراً إلى المرحلة الحاسمة التي يمرّ بها العراق وانعكاساتها على مستقبله السياسي والاستراتيجي، وثانيهما أنّ انتخابات مجالس المحافظات المنتظرة في نيسان/أبريل 2017 ستشكل «بروفة» مصغرة لما يمكن أن تشهده الانتخابات البرلمانية وتفرزه.

انتخابات لا يُستبعد أن تتكرر فيها سيناريوات عام 2010، عندما خاضت قوى «التحالف الوطني» الاستحقاق منقسمة إلى قائمتين: «ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«ائتلاف الوطني العراقي» بزعامة إبراهيم الجعفري، ما أتاح لـ«القائمة العراقية» الليبرالية بزعامة إباد علاوي التصدر وحصد 91 مقعداً من مقاعد البرلمان؛ وكذلك سيناريوات عام 2014 عندما انقسمت أحزاب «التحالف الوطني» إلى ثلاث قوائم رئيسية هي: «دولة القانون»، «الأحرار» التابعة للتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، و«المواطن» التابعة لـ«المجلس الإسلامي الأعلى» بزعامة عمار الحكيم.

الفارق هذه المرة أن الانقسامات قد تطاول القوائم نفسها، مترافقة مع عمليات تعديل مواقع، ستكون كفيلة بخلط الأوراق جميعها. على ضفة ائتلاف المالكي، تبرز الخشية من انشقاقات داخل «حزب الدعوة»، العمود الفقري للائتلاف، بعد تصاعد الحديث عن نية رئيس مجلس الوزراء، حيدر العبادي، تشكيل ائتلاف انتخابي مستقل تحت اسم «التحرير والبناء». نية يبدو أنّ الأمين العام لـ«الدعوة» يستشعر جدتها، ما يحمله، إلى جانب أسباب أخرى، على سلوك طرق احترازية تعزز رصيده وتقيه تداعيات أي خسارة داخل الحزب. من هنا، يمكن فهم التصريحات

الصدر لا يريد «الحشد» في الانتخابات؟

أطلق زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، أول من أمس، مشروعاً جديداً لـ«تحقيق الإصلاح»، تحت شعار «إصلاح الانتخابات وانتخاب الإصلاح». ويدعو المشروع، المكوّن من 35 بنداً، إلى التوصل لقانون انتخابي يضمن عدم هيمنة الكتل الكبيرة على الكتل الصغيرة، وهو المطلب الذي تدعمه أيضاً القوى والشخصيات ذات الماكينات الانتخابية المتواضعة، والتيارات المدنية التي تريد حصد مقاعد في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، تمهيداً لتكتلها وتشكيلها ماكينات قوية في انتخابات البرلمان.

وتعارض الكتل الكبيرة، وفي مقدمها «ائتلاف دولة القانون» الذي يريد تضيق دائرة معارضيته، بدعوى أنّ توسيع التمثيل يصعب اتخاذ القرارات داخل مجالس المحافظات. ويدعو مشروع الصدر، كذلك، إلى تشريع قانون يمنع الفصائل المسلحة من زجّ أنفسها في العملية الانتخابية، في إشارة إلى فصائل «الحشد الشعبي»

التي يخشى الصدريون تجيير نفوذها لمصلحة خصومهم. وكان زعيم التيار الصدري قد أعلن غير مرة رفضه تولي أمين عام «الدعوة»، نوري المالكي، قيادة «الحشد الشعبي»، عاداً ذلك «مخالفاً لفتوى ورأي المرجعية»، في حين كرر حلفاء المالكي مراراً الحديث عن أنّ رئيس الوزراء السابق هو من أسس «الحشد» بعد سقوط الموصل وتكريت ومناطق عديدة في قبضة «داعش». بناءً على فتوى من المرجع علي السيستاني. وإثر ذلك، شدد المالكي نفسه، في حوار صحافي، على «أنني» لست القائد الميداني للحشد الشعبي، لكنني من المؤسسين له، لافتاً إلى أنّ «فكرتي» عن تأسيس الحشد الشعبي موجودة منذ عام 2012، بعدما اشتدت المؤامرة في سوريا، وأدركت خطر تعرضها للعراق».

وطبعاً، يستعد العبادي لمواجهة المالكي في ملف «الحشد» أيضاً، حين سيقول إنه خلال ولايته جرى إقرار قانون «الحشد» في البرلمان (في شهر تشرين الثاني الماضي)!

